نخبة الفكر

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، أيها الإخوة والأخوات، من المشاهدين والمشاهدات، وأعيد السلام مرةً أخرى أيضًا للإخوة الحضور الكرام معي هنا في هذا المجلس المبارك.

كنا في المجلس الماضي توقفنا عند تعريف الحديث الصحيح، والذي أخذنا منه الجملتين، أو الضابطين، أو الشرطين الأولين، وهما شرط العدالة، وشرط الضبط.

لو أردنا أن نستذكر معكم فقط ما يتعلق بتعريف العدالة والضبط، ونحاول أن نسأل الإخوة الكرام ما المقصود بالعدالة؟

{العدالة هي ما يعكس التقوى الذي يحمله راوي الحديث في سلوكه}.

ومع التقوى أيضًا فيه شيءٌ آخر؟

{أن يكون سالما من خوارم المروءة}.

أحسنتَ، نقول: ملكةٌ تحمل الإنسان على ملازمة التقوى، والسلامة من خوارم المروءة.

لما تكلمنا عن الضبط، أشرنا إلى أن الضبط نوعان، فما هما؟

{ضبط صدرٍ، وضبط كتابٍ}.

إذن هما نوعان، فما المقصود بضبط الصدر؟

{هو أن يحدث بما يحفظه كما سمعه}.

أحسنتَ، وضبط الكتاب؟

{ضبط الكتاب أن يؤدي محفوظاته، أو ما هو مدونٌ في كتابه كما كتبه من أساتذته وشيوخه}.

إذن الجامع بين الاثنين هما الضبط، أي أداء ما سمع أو ما كتب حين يحدث كما سمعه من قبل، أو كما كتبه من قبل.

المؤلف -رحمه الله- هنا نلاحظ أنه قال: تام الضبط، فأشار إلى الدرجة العليا، ومن هنا نبتدئ درسنا الجديد، أشار إلى الدرجة العليا من الضبط؛ لأن الضبط عندنا أو الرواة على درجتين، منهم ضابطٌ متقنٌ، الذي بلغ الذروة في الإتقان والضبط، ومنهم من هم ١دون ذلك، وكلهم داخلٌ في حيز القبول، كما سيأتي معنا بعد ذلك، لماذا المؤلف -رحمه الله- أشار إلى قضية الضبط هنا أو تمام الضبط؟ ليميز بين الصحيح لذاته، وبين الصحيح لغيره، كما سيأتي.

نلاحظ هنا في التعريف، لما قال: تام الضبط، وقلنا إن الضبط ضبطان، ضبط صدرٍ، وضبط كتابٍ، وأشار بكلمة تام إلى الدرجة العليا من الضبط، قال بعد ذلك: متصل السند، وهذا هو الشرط الثالث، وتلاحظون أنه متوسطٌ بين شرطين، وهذه فيها لطافةٌ، كأنه الحلقة التي توسطت بين الشرطين الأولين والآخرين، ونحن في شرط الاتصال، فالمقصود باتصال السند، ضابطه أن يثبت

السماع، أو ما يقوم مقامه، من بداية السند إلى منتهاه، وسنأتي -إن شاء الله- إلى تعريف السند قريبًا.

إذن هذا هو المقصود باتصال السند، أما السماع، فمعناه واضحٌ، لكن لماذا قلنا نحن: أو ما يقوم مقامه؟ لأن الاتصال عند المحدثين كما سيأتي -بإذن الله تعالى- في طرق التحمل له صورٌ، منها السماع، ومنها ما يعرف بالإجازة، يعني مثلًا أنا سمعت عن شيوخي كتابًا، أو أحاديث كثيرةً، فجمعتها في هذا الكتاب، فلما بلغتُ من الكبر عتيًا، وشعرتُ بقرب الأجل، أتيت إلى الأخ سعد مثلًا وقلت له: قد أجزتك أن تروي عني كتابي هذا، وكتبتُ عليه إجازةً، فأنت بعد حينما تروي هذا الكتاب، تقول: أخبرنا فلانٌ إجازةً، فهذه هل سمعتها مني مباشرةً؟ لم تسمعها، لكنني أجزتك بها، وهي إجازةٌ صحيحةٌ ومعتبرةٌ، وحدثتَ بها أنت عني، مع أنك لم تسمعها، لكني أجزتك بها، فأقامها العلماء في هذا السياق، أو في هذا المقام، مقام الاتصال، ولهذا يقولون: الاتصال هو سماع الحديث أو ما يقوم مقام السماع، من مبتدئ السند إلى منتهاه، وهذا لابد منه، فلو وجد الانقطاع في أي حلقةٍ من حلقات السند، فإن هذا ينتفي عنه وصف الصحة، وينتقل إلى وصفٍ آخر، بحسب هذا الانقطاع، ثم قال -رحمه الله: غير معللٍ، ولا شاذٍّ.

إذن عندنا الآن شرطان آخران، وقبل أن أذكر هذين الشرطين، الفقهاء والأصوليون الذين يتكلمون في مباحث السنة، يتوقفون عند الشروط الثلاثة الأولى، وهي: العدالة، الضبط، والاتصال، قل أن يلتفتوا إلى الشذوذ والعلة، وقد

نص على هذا ابن دقيق العيد -رحمه الله- في كتاب الاقتراح، ولكن هذا الإغفال خطأٌ، والعمدة على من؟ على عمل المحدثين، لا على عمل غيرهم؛ لأنهم هم أهل الشأن، فما المعلل؟ وما الشاذ؟ وما الفرق بينهما؟

المعلل يقصدون به: ما فيه علةٌ خفيةٌ، ظاهر الحديث أو السند السلامة منها، وعلى هذا فلو كانت العلة بينةً وظاهرةً، كأن يكون راوي الإسناد ضعيفًا، ومعروفٌ عند المحدثين أنه متفقٌ على ضعفه، هذا لا يسمى معللًا على اصطلاحهم، لماذا؟ لأن علته ظاهرةٌ ومكشوفةٌ، يعرفها أصغر طالب علمٍ، فمثلًا لو أتيت إلى حديثٍ مثلًا: «ما من أيامٍ أحب إلى الله تعالى أن يُتعبد فيها له في عشر ذي الحجة، يعدل صيام كل يومٍ منها صيام سنةٍ وقيامها»، بهذا اللفظ، هذا الحديث إذا فتشت في سنده، وجدت فيه راويًا اسمه النهاس بن قهم، هذا ضعيفٌ باتفاق المحدثين، هذا ليس معللًا بالاصطلاح، لماذا؟ لأن علته ظاهرةٌ، وليست خفيةً.

ما المقصود بالعلة الخفية؟

المقصود بالعلة الخفية، هي التي لا تكتشف إلا من خلال جمع الطرق، بحيث لو أخذت إسنادًا لوحده، لرأيت أنه ظاهر الصحة، وأنه ما فيه علةٌ، لكن تجمع الطرق، وتأتي بالمصنفات الأخرى، فيتبين لك أن أحد الأئمة المطلعين أعله، وهذا هو الذي يقدر عليه الحفاظ الكبار، أو الباحث الذي يبذل جهدًا كبيرًا في جمع الطرق وتتبع الأسانيد.

مثاله: حديثٌ مشهورٌ جدًّا، وهو حديث أنس في قصة عبد الله بن عمرو بن العاص مع ذلك الرجل الذي قال النبي -صلى الله عليه وسلم- فيه: «يخرج عليكم الآن رجلٌ من أهل الجنة»، ثلاثة أيامٍ، الحديث مشهورٌ، يخرج وقد توضأ، فلحقه عبد الله بن عمرو، إلى آخره، ما قصتك؟ قال: إني لا أحمل في قلبي حقدًا على أحدٍ.

هذا الحديث لو ذهبت إلى مسند الإمام أحمد، لوجدته من رواية، قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال، إلى آخره، هذا السند حكم عليه بعض المعاصرين بأنه على شرط الشيخين، فتشنا في الطرق، وبحثنا ونظرنا في كلام العلماء، ووجدنا أن الحافظ الكبير، أبا الحسن الدارقطني المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، قال: إن هذا الحديث رواه عن الزهري راوٍ من كبار أصحابه، اسمه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: حُدِّثت عن أنس، ماذا فهمتم من كلمة حُدِّثتُ؟ أن فيه انقطاعًا، إذن هناك واسطةٌ بين الزهري وبين أنس، ورجح الدارقطني هذا الوجه، كيف عرفنا؟ الآن لو اقتصرنا على الإسناد الموجود في المسند، لقلنا إسناده صحيحٌ، لكن جمع الطرق هو الذي دلنا على هذه العلة الخفية، التي نبهنا عليها هذا الحافظ الكبير، أبو الحسن الدارقطني -رحمة الله عليه.

إذن المعلل، أو الحديث لاحظوا الآن، انظروا الفرق بين طريقة الفقهاء، وطريقة المحدثين، أو طريقة الأصوليين والمحدثين، قلنا الفقهاء قبل قليلٍ يكتفون بالثلاثة،

لو أردنا أن نطبق الشروط الثلاثة، عندنا عدولٌ أم لا؟ تاموا الضبط حفاظٌ؟ أو حافظون وضابطون؟ ضابطون، وعندنا الشرط الثالث عدلٌ تام الضبط، جاءنا الإسناد المتصل، هذا حتى على طريقة المحدثين.. عفوًا، ما ظهر انقطاع السند إلا بالشرط الرابع، وهو العلة الخفية.

الشاذ، نحن قلنا الآن المعلل هو حديث يُروى بإسنادٍ ظاهره الصحة، مع أن فيه علةً خفيةً تقدح فيه، ما الشاذ؟

الحافظ ابن حجر -رحمه الله- اختار تعريفًا للشاذ، وهو: أن يخالف الراوي الثقة راويًا أوثق منه، اختار هذا التعريف، وسيأتينا أن هذا أحد تعريفات الشاذ، وليس هو التعريف الوحيد للشاذ، وإن شئت أن تقول: إن الشاذ له صورٌ منها: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

لماذا لم يقل المحدثون: المعلل وفقط؟ لماذا أفردوا الشذوذ بوصفٍ مستقلٍ؟ يعني مثلًا مادام قلنا غير معللٍ، لماذا نفرد الشذوذ بوصف مستقلٍ أو بشرطٍ مستقلٍ؟ لماذا؟

قال بعض المحدثين كالحاكم وأبي زرعة الرازي، وغيرهم، قالوا: إن الفرق بين المعلل والشاذ: أن المعلل هو الذي تكتشف علته من جمع الطرق، والشاذ هو الذي تقع علته بسبب المخالفة، فكذا قال بعض أهل العلم بالحديث للتفريق بين هذا، يعني هذا يُكتشف أحيانًا الذي علته خفيفةٌ، يُكتشف بنصٍ من إمامٍ، بدون أن يكون هناك اختلافٌ في الطرق أو شيءٌ من هذا القبيل، كأن ينص إمامٌ على أن هذا الإسناد فيه انقطاعٌ؛ لأن فلانًا لم يسمع من فلانٍ، من دون أن

يخالفه أحدٌ، هذه علةٌ خفيةٌ، أو دلسه فلانٌ، من دون فلانٍ، هذا معللٌ، بينما الشاذ اكتشفنا الخلل فيه من خلال المخالفة، فالمثال الحديث السابق مثلًا تبينت لنا العلة من خلال جمع الطرق.

الحافظ كما قلنا اختار في تعريف الشاذ أنه مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه، السؤال الثاني: لماذا لم يسم المحدثون الشاذ هذا في هذه الصورة، لماذا لم يقولوا عنه ضعيفٌ؟

ليفرقوا بين خطأ الثقة، وخطأ الضعيف، فلو جاءنا ضعيفٌ، وخالف ثقةً، فإنهم يسمون هذا منكرًا، يسمونه ضعيفًا، ونحو ذلك، فإذا سمعت كلمة شاذ، عرفت أن هذا خطأ ثقةٍ، وهذا في الأعم الأغلب، يعني إذا سمعت كلام إمامٍ من أئمة الحديث كلمة شاذٍ، شذ به فلانٌ، وإن كانت استعمالهم لكلمة الشذوذ قليلٌ.

كيف يعبرون عن الشذوذ هنا؟

يعبرون عنه بكلمة تفرد به فلانٌ، ويطلقون الشذوذ، لكنه ليس بكثرة، ولكن بمصطلح تفرد به فلانٌ.

{ لم يعد صحيحًا؟ }.

طبعًا، إذا ثبت الشذوذ، لا يُحكم عليه بالصحة، ليس هذا فقط، أي شرطٍ يُفقد من هذه الشروط -كما سيأتي معنا- ينقل الحديث من درجة الصحة، إلى

درجةٍ أخرى، هل هي الحسن، هل هي الضعف، هل هي الوضع، إلى آخره، حسب ما يُفقد، وحسب ما ينقص من هذه الشروط، كما سيتبين بعد قليلٍ.

إذن نلخص ما سبق من الشروط كالآتي:

العدالة مر معنا، أنها ملكةٌ تحمل الراوي على ملازمة التقوى، والسلامة من خوارم المروءة، الضبط: قلنا إنه نوعان: صدرٍ وكتابٍ، والحافظ بقوله: تام، أشار إلى الذروة العليا، واتصال السند: قلنا إنه استمرار السماع، أو ما يقوم مقامه من أول الإسناد إلى آخره، السلامة من العلة: وقلنا إن الحديث الذي ظاهره الصحة، اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادحٍ، أو حديث ظاهره الصحة، أو فيه علةٌ خفيةٌ، مع أن ظاهره السلامة منها، والخامس هو الشذوذ، وقلنا في اختيار الحافظ، أنه مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وهذا اختياره، وقلنا إن الراجح أن هذا أحد صور الشذوذ، ونفس الحافظ ابن حجر سيأتينا -إن شاء الله تعالى- في الكلام على الأنواع التي تنتج عن السقط في الإسناد، أو ضعف الراوي، أن من صورها تفرد الراوي الضعيف، أو سيء الحفظ، ببعض الأحاديث، فإن هذا يسمى عند بعض العلماء شذوذًا، وهذا يدل على أن مصطلح الشاذ ليس محصورًا في تعريفٍ واحدٍ، أو في صورةٍ واحدةٍ، بل الشذوذ يكون بهذه الصورة، مخالفة ثقةٍ لمن هو أوثق منه، ويكون بتفرد سيء الحفظ ونحوه، ويكون أيضًا عند بعض العلماء بتفرد الثقة، ولو لم يخالف، وهذا أفضل من أن نقول للطالب إنه ليس له إلا صورةٌ واحدةٌ، فإذا كبر أو فتش في كلام العلماء وجد أنهم يطلقون الشذوذ على أكثر من صورةٍ، فقد يحصل عنده اضطرابٌ، ولكن نحن في البداية يهمنا ونحن ندرس

متنًا مختصرًا، وتأصيليًا في البداية، لا نريد التوسع في ذكر أنواع الشذوذ إلى آخر، فإن العلماء تكلموا فيها، وتوسعوا، وهو مبحثٌ دقيقٌ وغامضٌ، لكن الذي يهمنا هنا فقط أن ندرك شيئًا واحدًا، وأن نستوعب شيئًا واحدًا، وهو: أن الشذوذ له صورٌ، منها: التفرد، تفرد الثقة، أو تفرد سيء الحفظ ونحو ذلك، ومنها مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وهذا يريحنا أيها الإخوة بدلًا من أن نلغي شيئًا استعمله الأئمة، أحسن من ذلك، أن نتصور، أو أن نعرف على الأقل ولو بإجمالٍ كيف استعملوا هذا المصطلح، هذه نقطةٌ، وأؤكد على مسألةٍ أخرى، وهي أنهم في كلمة شاذٍ، أو مصطلح الشاذ هذا يقل إطلاقهم عليه، يعني لو كتبت مثلًا في أي موسوعةٍ إلكترونية الشاملة أو غيرها، تكتب أنت كلمة حديث شاذ مثلًا، ستجدها موجودةً، لكنها بقلةٍ، اكتب في أي كتابٍ من كتب العلل، تفرد به فلانٌ، ستجد عندك مئات الأمثلة، حسب حجم الكتاب، فالتفرد هذا يقصدون به غالبًا الشذوذ، وقد يطلقونه أيضًا أي التفرد على النكارة، كما سيأتي معنا -إن شاء الله- في الفرق بين الشاذ والمنكر.

الحافظ قال هنا: هو الصحيح لذاته، ما معنى لذاته؟ ومن أول من أطلقها؟ وما فائدتها؟

هذه أسئلةٌ أجيب عنها الآن باختصارٍ.

إذا عرفنا أن الشروط الخمسة السابقة إذا اجتمعت سمي الحديث صحيحًا لذاته، فما معنى لذاته؟ من أول من أطلقها؟ أول من أطلقها، ابن الصلاح -رحمه الله- المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، لكن لماذا أطلقها ابن الصلاح؟

وهل توجد في كلام المتقدمين؟ لا، لا توجد، لكن هل من حق ابن الصلاح أن يأتي بها، هو لم يأت بمصطلحٍ جديدٍ يغير ما عليه الأولون، إنما أراد بها أن يفرِّق بين حديث صحَّ بذاته، وبين حديث صحَّ بغيره.

هذه الكلمة- صحيحٌ لذاته- ذكرها ابن الصلاح، وتبعه عليها المتأخرون؛ ليبينوا الفرق بين حديث صح لذاته، وبين حديث اكتسب الصحة من طرقٍ أخرى، ولم يكتسبها بنفسه، مثالٌ: عندنا حديثٌ حسنٌ، وحديثٌ حسنٌ، وحديثٌ حسنٌ، ضممناها لبعضها، هذا يكون صحيحًا لغيره، وليس لذاته، هذا سبب التفريق، ليفرق طالب العلم بين حديثٍ صح لذاته، وصح لغيره، والمتقدمون لا يفرقون بين ذلك؛ لأنهم يعتبرون كل هذا داخلًا في حيز الصحيح، فهم يقولون: صحيحٌ أو ضعيفٌ، كما سبق معنا في الدرس الأول، أن مصطلح الحسن عندهم كان قليلًا، أظن نبهنا على هذا. فهم يطلقون صحيحٌ وضعيفٌ، ويقل عندهم إطلاق الحسن؛ لأنهم ينظرون إلى قضية كونه مقبولًا أو مردودًا، اصطلاح الحسن بدأ مع الترمذي، وسنبين هذا بعد قليلٍ؛ حتى لا نستبق الأمر.

إذن معنى لذاته أي أنه اكتسب الصحة بنفسه، ولم يحتج إلى عاضدٍ، وأول من أطلقها قلنا ابن الصلاح، وفائدتها للتفريق بين ما صح بنفسه، وما صح بغيره.

هنا أيضًا سؤالٌ آخر أجبنا عليه، لماذا لم يكتف الأئمة بالتنصيص على العلة فقط؟ ولماذا نصوا على الشذوذ السلامة من الشذوذ بيناه قبل قليلٍ.

الآن أفتح المجال للسؤال.

{ذكرنا يا شيخ، من شروط الحديث الصحيح السلامة من العلة، في التنصيص على أن العلة قادحةٌ، علة مثلًا هنا كلا، قد لا تقدح؟ أم جميع العلل تقدح في شروط الصحيح؟}.

هذا سؤالٌ جيدٌ، إن شاء الله تعالى سيكون لنا بحثٌ مستقلٌ في الحديث المعلل، في درسٍ قادمٍ، لكن أجيب بإجمالٍ؛ حتى لا نستبق الأحداث، فنقول: ليس كل علةٍ في السند أو في المتن تقدح، بمعنى أن الأئمة قد يعرض لهم بعض العلل في المتن أو في السند، لكنها لا تقدح فيمشون الحديث ولا يعلونه به، فليست كل العلل مؤثرةً، والسبب سيتبين -إن شاء الله تعالى- في درسٍ قادمٍ، حينما يتكلم المؤلف -رحمه الله- على نوع المعلل، فلا نستبق البحث فيه.

يقول الحافظ -رحمه الله- بعد ذلك في كلامه بعد أن عرف الحديث الصحيح قال: وتتفاوت رتبه أي رتب هذا الحديث الصحيح بتفاوت هذه الأوصاف، ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما.

هنا سؤالٌ قبل أن نعلق على كلمة الحافظ، إذا كانت هذه الشروط متفقًا عليها، كما ذكرنا قبل قليلٍ، لماذا يختلف العلماء في التصحيح والتضعيف؟ والجواب عن هذا أن يقال: إن الاختلاف ليس عائدًا إلى ذات الشروط، وإنما هو عائدٌ إلى اجتهادهم في تطبيقها، تمامًا كالفقيه الذي يأخذ النص ويتأمله، فيرى أن هذا الحديث يدل على التحريم مثلًا، وآخر يقول: لا، أنا أرى أنه يدل على الكراهة، فقيهٌ يأتي إلى نصٍ فيرى أنه يدل على الوجوب، يخالفه آخر، ويدل على

أنه الاستحباب، النص واحدٌ، لكن اختلفوا في تطبيق قواعد أصول الفقه في التأمل والاستنباط.

هنا المحدثون تمامًا لا يختلفون في أهمية العدالة، أو في اشتراط العدالة، ولا يختلفون في اشتراط الضبط، ولا يختلفون في اشتراط الاتصال، ولا السلامة من الشذوذ والعلة، لكنهم يختلفون هل هذه علةٌ مؤثرةٌ أم لا؟ يختلفون هل ثبت سماع هذا من الراوي من شيخه الذي روى عنه؟ أو من الراوي عنه أم لا؟ فمثلًا عندنا في إسنادٍ ما يختلف المحدثون في هل هو متصلٌ أم لا؟ رواية الحسن البصري -رحمه الله- عن عمران بن حصين كمثالٍ، فمن أثبت سماع الحسن من عمران، هل يصحح السند؟ يصححه، فإذا قال سمعت عمران يقول، خلاص، إذا صح السند إلى الحسن انتهت المشكلة، لماذا نحكم عليه بالصحة؟ لأنه ثبت عند هذا الإمام أن الحسن سمع من عمران، لكن من يقول وهو أكثر الأئمة أن الحسن لم يسمع من عمران، فإذا جاءه إسنادٌ ولو كان إلى الحسن البصري كالشمس صحةً وعدالةً وسلامةً من العلل، لكن لما وصلنا إلى الحسن وإذا هو يقول: عن عمران، فيكون هذا الحديث عند جمهور الأئمة صحيحًا أو ضعيفًا؟

أعود وأقول: نحن الآن في حيز جمهور العلماء الذين يقولون: لم يثبت السماع، وقلت لكم: السند إلى الحسن كالشمس صحةً، لكن يوم وصلنا إلى الحسن، وإذا الحسن يقول: عن عمران.

ضعيفٌ، لأن الجمهور يقولون: لم يسمع الحسن، انتهى.

فهذا مرادي، يختلفون في التطبيق، وهم لا يختلفون في أن الاتصال شرطٌ للصحة، لكن هذا مثلًا لنفترض يحيى يقول: إنه لم يثبت، أحمد يقول: ثبت السماع، فأحمد يصحح، ويحيى يضعف، ليس اختلافًا في أصل اشتراط السماع، كلا، وإنما في تطبيقه على هذه الصورة، هذا سبب اختلافهم في سبب الصحة والضعف.

لنعد الآن إلى قول الحافظ: وتتفاوت رتبه أي الحديث الصحيح، بتفاوت هذه الأوصاف، ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما.

الضمير في قوله: رتبه، يعود على ماذا؟ على الصحيح، لأن الكلام كله على الصحيح لذاته.

ما سبب تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم؟

السبب هو أن شروط الحديث الصحيح في البخاري وشرطه في الرجال، وشرطه في الاتصال أقوى من شرط الإمام مسلم، وكلا الكتابين صحيح.

قد تقول: كيف كلا الكتابين صحيحٌ، وهذا شرطه أقوى وأشد؟

فنقول: تمامًا كما تستوعب أن الطالب يخرج بتقدير ممتاز، وهذا نسبته مائةٌ في المائة، وهذا نسبته تسعين بالمائة، كلهم تعطيه تقدير ممتاز، كلهم داخلون في حيز الصحة العالية، لكن هذا نقول: أخذ خمسةً من خمسةٍ، وهذا أربعةٌ ونصف، وكلهم تقديرهم ممتاز، هذا مراد الحافظ في قوله: ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما.

وهنا مسألةٌ: هل نص البخاري أو مسلم على شروطهما في الحديث الصحيح أو في كتابيهما؟

الجواب: لا، أنت حينما تفتح صحيح البخاري تجد كتاب بدء الوحي، بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب بدء الوحي، ثم تقرأ حديث النية، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعد الأنصاري، السند السابق، أين الشرط؟ الشرط فهمه العلماء من تتبعهم لأحاديث الصحيح واستقرائهم، ووجدوا أن البخاري لا يقبل إلا من ثبت سماعه ممن روى عنه، ولو مرةً واحدةً، بالإضافة إلى بقية الشروط، العدالة والضبط هذا أمرٌ بيِّنٌ وواضحٌ.

ذهبوا إلى صحيح مسلم، واستقرأوه أيضًا كما استقرأوا شرط البخاري، لكن مسلم فيه ميزةٌ عن البخاري، أنه كتب مقدمةً كبيرةً وحافلةً، بيَّن فيها مذهبه في الاتصال، ومن ذلك أنه قال: كل راويين اجتمعا في عصرٍ واحدٍ، وأمكن لقاء بعضهم لبعضٍ، فهذا عندي متصلٌ، وإن لم يثبت سماع هذا من ذلك، يكفي عندي أنهما تعاصرا، وأمكن لقاء بعضهما من بعضٍ.

التعاصر، أو المعاصرة معناها واضحٌ، لكن ما معنى أمكن لقاؤهما؟.. الآن إذا ثبت السماع انتهى، وإذا لم يمكن اللقاء، عند مسلم منقطعٌ، هذا لا إشكال فيه، لكن الفرق بين البخاري ومسلم في هذه الجزئية، تعاصرا، وأمكن لقاء بعضهما بعضًا.

مثال: عندنا مثلًا شقيق بن سلمة، أبو وائل، من المخضرمين، وعاش في الكوفة، وهو من كبار أصحاب عبد الله بن مسعود، روى حديثًا عن معاذ، أو

لو روى حديثًا عن معاذ بن جبل -رضي الله عنه-، معاذ عاش في الشام آخر حياته، لكن ثبت عندنا بالتتبع، وبسيرة شقيق بن سلمة أبي وائل، وسيرة معاذ، أن أبا وائل لم يرحل إلى الشام، فهل لقاؤهما ممكنٌ؟ مع أنهما متعاصريْن، لأن شقيق بن سلمة مخضرمٌ، أدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- لكنه لم يلقه، فهذا عند مسلم، هل هو متصلٌ أم منقطعٌ؟ منقطعٌ؛ لأنه لم يمكن اللقاء.

إذن ما صورة إمكان اللقاء؟

صورة إمكان اللقاء مثل على سبيل المثال دعونا نضربها بمثالٍ معاصرٍ؛ حتى يستوعب الجميع، خاصةً خلف الشاشة، قد يوجد أناسٌ كثيرون يحتاجون إلى مثالٍ معاصرٍ، بدلًا من المتقدمين؛ لأنهم لا يتصورون عيشهم في زمنٍ واحدٍ. لنفترض مثلًا في الرياض كمثالٍ، حيث كان شيخنا ابن باز -رحمه الله- يعيش أواخر حياته، أو دعونا ننتقل إلى المدينة، الشيخ -رحمه الله- بقي في المدينة بضع سنواتٍ، المدينة في تلك الفترة جاءها ودرس فيها عددٌ من طلاب الجامعة الإسلامية، من مختلف أقطار الدنيا، لنفترض مثلًا الأخ سمير من دولة بنين، كان في تلك الفترة قد جاء ودرس في الجامعة الإسلامية، حينما كان الشيخ ابن باز موجودًا، ثبت من خلال -على سبيل المثال- تاريخ سيرة الأخ سمير، أن فترة دراسته كانت من عام خمس وثمانين إلى عام تسعين، حيث كان الشيخ ابن باز موجودًا في المدينة، ثم حدَّث عنه، وهو ثقةٌ ثبتٌ، وقال: عن ابن باز، دعنا عن أنه يقول سمعتُ، إذا قال سمعته، انتهى، لكن نحن نتحدث عن ما لو جاء الإسناد فيه عن، وليس عندنا أي إسنادٍ يثبت أن سمير قال: حدثنا ابن باز.

مسلم الآن على شرطه، هل يعتبر رواية سمير عن ابن باز متصلةً أم لا؟ يعتبرها متصلةً، لماذا؟ لأنهم تعاصرا، وأمكن لقاء بعضهما لبعضٍ، سمير جاء يدرس في الجامعة الإسلامية، والشيخ ابن باز يدرس في الحرم، وهو رئيس الجامعة، وهو عالمٌ كبيرٌ، وسمير عُرف بالجد في طلب العلم والحديث، وروى عن شيوخٍ كثيرين في المدينة صرح بالسماع منهم، إلا ابن باز ما صرح بالسماع، لكنه قال: عن، عن، عن، جيد، لكن عندنا قرينةٌ الآن من حرص سمير على طلب العلم، ووجود ابن باز، وهو ممن تشرئب الأعناق للجلوس بين يديه، والاستفادة منه، والتحديث عنه؛ لعلو إسناده، ولثقته، وإمامته في الدين، إلى غير ذلك من الأسباب، فهنا عند مسلم يعتبر الإسناد متصلًا، لكن عند البخاري منقطعٌ، لماذا؟ لأن البخاري يشترط أن يصرح سمير ولو في حديثٍ واحدٍ بأن يقول: سمعت ابن باز يقول كذا وكذا.

إذن إذا تبين لنا هذان الشرطان، لنعد إلى مسألة ما المقصود على شرط البخاري ومسلم؟ حتى لا نطيل، لأن هذا المبحث فيه أيضًا تفاصيل، لكن نراعي أن هذا المتن مختصرٌ، يقصد العلماء حينما تمر بك مثلًا في تخريجات الحاكم للمستدرك، أو في تخريجات بعض المعاصرين، حينما يقول: أو حتى ابن حجر نفسه في كتبه مثل تلخيص الحبير وغيرها، يقول: على شرط البخاري، على شرط مسلم، على شرط الشيخين، ماذا يقصدون؟

باختصارٍ شديدٍ، يقصدون أن صورة هذا الإسناد الذي أمامك، وجد مثلها في البخاري، أو وجد مثلها في مسلم، أو وجد مثلها في الصحيحين.

مثاله: الحديث الذي ذكرناه قبل قليلٍ، ومثلنا به، حينما قال أحمد، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري عن أنس، هذا الإسناد لو ذهبت إلى صحيح البخاري ستجد مثله، هذه الطبقات الأربعة، عبد الرزاق، معمر، الزهري، أنس، ستجد هذه الطبقات الأربع موجودةً في البخاري، موجودةً في مسلم، فيقول حينئذٍ على شرط الشيخين.

عندنا سلسلةٌ معروفةٌ في الأسانيد، حماد بن سلمة، عن ثابت البناني عن أنس، يأتي هذا الإسناد في سنن أبي داود، أو في سنن الترمذي، فيأتي المخرج بعد ذلك، الذي يدرس هذا الإسناد، ويقول: هذا إسنادٌ على شرط مسلم، لأن البخاري ما خرج لحماد بن سلمة.

عندنا إسنادٌ يروي فيه عن عكرمة عن ابن عباس، في أحد الكتب، فيأتي المخرج المتأخر، ويقول: هذا حديثٌ على شرط البخاري، لماذا لا يقول على شرط مسلم؟ لأن مسلمًا لم يخرج لعكرمة، وعلى هذا فقس.

إذن إذا وجدت صورة الإسناد التي أمامك، في البخاري أو في مسلم، فتجد المخرج المتأخر يقول: على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، طبعًا هذا حتى لا نطيل، وهذا مبحثٌ دقيقٌ، التوسع في هذا كثيرٌ، ويحصل فيه أخطاءٌ وأوهامٌ، لماذا؟ لأن البخاري ومسلم لا يعرضان عن حديثٍ ظاهره الصحة، وأصلٌ في بابه إلا لعلة في الغالب، وإلا كيف يخرجون مثل هذا الإسناد، ويتركونه في حديثٍ مهمٍ، وأضرب لذلك مثلًا تطبيقيًّا وعمليًّا.

أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن العلاء بن عبد الرحمن الحرقي، عن أبيه، عن أبي هريرة أكثر من خمسة وثمانين، أو قريب من خمسةٍ وثمانين إسنادًا، أكثر من ثمانين إسنادًا يقينًا، ولكنه أعرض عن حديث تبين له أن العلاء وهم فيه وأخطأ، والثقة ليس من شرطه ألا يخطئ، كما تعلمون، ما هو هذا الحديث؟

قال -رحمه الله- فيما رواه أبو داود من طريق العلاء بن عبد الرحمن الحرقي، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»، لاحظوا هذا الحديث، «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»، يقول الخليلي -رحمه الله- في نقد هذا الحديث، يقول: وقد أخرج الإمام مسلم عن العلاء عن أبيه أحاديث كثيرةً، ولكنه أعرض عن هذا الحديث لشذوذه وخطئه، لماذا خطأ؟ لأنه صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في الصحيحين من حديث أبي هريرة أنه قال: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومان»، فمعنى هذا أن ما بعد المنتصف إلى ما قبل يوم أو يومين جائزٌ صومه، وبهذا أعله أحمد، وغيره من الأئمة.

أنا مرادي -أيها الإخوة- أن مسألة الشرط هذه دقيقةٌ جدًّا، لا ينبغي أن يطلقها الإنسان إلا بعد بحثٍ شديدٍ، ليس هذا موضع بحثنا، لكن أود أن أشير إلى هذا الموضوع صعبٌ، وليس بالسهولة أن تقول عن إسنادٍ وجدت مثله في أبي داود والترمذي أنه على شرط البخاري أو على شرط مسلم، لا، هذا موضعٌ صعبٌ، لا يتمكن منه بقوةٍ إلا الحفاظ، ولهذا لما توسع الحاكم -رحمه الله- في مستدركه في هذه القضية، في أحاديث كثيرةٍ يسميها استدراكًا، يقول: وقد أخرج

البخاري لفلانٍ عن فلانٍ عن فلانٍ، ولم يخرج هذا الحديث، ولو دقق الحاكم لوجد أن البخاري أعرض عنه عمدًا، وكذلك مسلم، ولهذا يقولون: قَلَّ أن يسلم حديث استدركه الحاكم على الشيخين، إلا وفيه كلامٌ -رحمة الله على الجميع.

هل هناك سؤالٌ على تفاوت الرتب؟ أو ننتقل إلى النوع الثاني، وهو الحسن.

يسعدني أن يكون هذا الكلام واضحًا ومفهومًا، وأرجو أن يكون الإخوة والأخوات خلف الشاشة كذلك، ومن أشكل عليه شيءٌ فإن شاء الله تعالى فسيجدون إعلانًا للتواصل -بإذن الله- معهم فيما يشكل عليهم، وأجيب على أسئلتهم حسب القدرة والاستطاعة إن شاء الله تعالى.

يقول الحافظ بعد ذلك: فإن خف الضبط، تذكرون التعريف السابق ماذا يقول الحافظ فيه؟ تام الضبط، وقال: الصحيح لذاته.

إذن الآن بدأنا نخرج بأنواعٍ جديدةٍ، أو أنواعٍ أخرى بسبب تخلف شرطٍ أو أكثر من شروط الحديث الصحيح، وأنا قلتُ في أول كلامي في الدرس الماضي، تعريف الحديث الصحيح هو من مثابة العمود الفقري، أو الميزان الذي يقوم عليه البنيان، حرص العلماء على تحقيق هذه الشروط، ثم بعد ذلك إذا تخلف شرطٌ أو أكثر ينتج نوعٌ، نوعان، ثلاثةٌ، أربعةٌ، خمسةٌ، قد ينتقل الحديث من الصحيح إلى الموضوع بسبب تخلف شرطٍ أو أكثر، كما سيتبين.

هنا الآن بداية اختفاء شرطٍ أو أكثر، وأثر هذا على ظهور أنواعٍ جديدةٍ من المصطلح، فالحافظ يقول: فإن خف الضبط، لاحظ ما تعرض لبقية الشروط، ومعنى هذا: افهم يا طالب العلم أن بقية الشروط لابد منها، وهي: أن يكون

عدلًا، وأن يكون السند متصلًا، وأن يكون الإسناد سالمًا من الشذوذ والعلة، ما تأتي وتنسى الشروط الأخرى، لابد من توفر الشروط الأخرى، لكنه فقط انتقل بك إلى مسألة الضبط فقط، هو في الأول قال: تام الضبط، والآن انتقل إلى خفة الضبط.

ما الذي ينتج عن خفة الضبط؟ أو بعبارةٍ أخرى ما المراد بخفة الضبط؟

المراد بخفة الضبط أي أن هذا الراوي وقع عنده بعض الأوهام والأخطاء في حديثه، حتى أنزلته من رتبة الثقات، إلى رتبة الرواة الذين لم يسقطوا عن قبول حديثهم، أو لم ينزلوا عن رتبة القبول، لكنهم ليسوا في الذروة.

أعيد مرةً أخرى، معنى خفة الضبط، أي أن الراوي وقع عنده أوهامٌ وأخطاءٌ، أنزلته من رتبة الثقات إلى رتبةٍ من حديثه في حيز القبول، ويمكن أن نقول من يسمى صدوقًا، أو من هو خفيف الضبط، لكن لا أريد أن أعيد الكلمة حتى لا يحصل الخلل.

إذن الراوي خفيف الضبط سمي بذلك لوجود بعض الأخطاء والأوهام في رواياته، أسقطته أو أنزلته من رتبة الثقات إلى رتبة الصدوقين، ولكنه لم ينزل إلى مرتبة الضعفاء؛ لأن الوهم في حديثه لم يغلب، بل مازال في حيز من يُقبل حديثهم، هذا من حيث الجملة، فإن قلت: لماذا هذا التمييز بين الرواة؟ لماذا قلنا: خفيف الضبط؟ مادام الحسن والصحيح كلاهما مقبولان، لماذا هذا التفصيل؟

فنقول: نحتاج هذا عند التعارض، فلو روى الثقة الضابط حديثًا، وخالفه الراوي الذي خف ضبطه، إما أتى بلفظةٍ، أو روى الحديث على وجهٍ آخر، كأن يكون الضابط رواه مرسلًا، وهذا وصله، الضابط رواه موقوفًا، وهذا رفعه، فمن نقدم؟ الضابط، بلا ترددٍ، الضابط والمتقن، هذا ينفعنا عند التعارض، ولهذا يذكرون في وسائل الترجيح، وسنأتي لها -إن شاء الله- عند الكلام على مختلف الحديث، يذكرون أن من صور الترجيح، إذا كان الراوي للإسناد ضابطًا، فيقدم على من هو أخف ضبطًا.

وما قلنا في كلمة لذاته في الصحيح نقوله هنا، فما الفرق بين الحسن لذاته؟ أو لماذا أتى المؤلف -رحمه الله- بكلمة لذاته؟

ليبين الفرق بين ما اكتسب الحُسن بنفسه، وما اكتسب الحسن بغيره، فالمعروف عند العلماء وخصوصًا المتأخرين، وكثر هذا عندهم، أن الحديث الذي به ضعفٌ يسيرٌ، وليس شديدًا، انتبهوا إلى هذا القيد، إذا جاءت طرقٌ أخرى فيها ضعفٌ يسيرٌ، وهذا ضعفٌ يسيرٌ، أو ما يعبر عنه بعض العلماء بضعفٍ معتبرٍ، ضعيفٌ معتبرٌ مع ضعيفٍ معتبرٍ، مع ضعيفٍ معتبرٍ، يتقوى ويقولون عنه إنه حسنٌ، لكن لغيره، لماذا لم نقل حسنٌ لذاته؟ لأنه لم يكتسب الحسن بذاته، بل اكتسب الحسن بغيره.

وأعيد وأقول: ونحن نجمع، أو نبين الحسن لغيره، والحسن لذاته، لا ننسى بقية الشروط، السلامة من الشذوذ والعلة بالذات، لماذا أؤكد على هذه النقطة؟ لأن بعض المعاصرين، أو بعض المتأخرين حصل عندهم إغفالٌ لقضية السلامة من

الشذوذ والعلة، فحصل توسعٌ كثيرٌ في تحسين عددٍ كبيرٍ من الأحاديث التي نص المتقدمون على أنها ضعيفةٌ أو منكرةٌ، والسبب أنهم لم يلتفتوا لقضية المخالفة، وقال إن هذا لا بأس به، أو صدوق، نعم صدوق، لكن تأكد أنه لم يخالف من هو أوثق منه، وأنه لم يتفرد بهذا الحديث، وقد قلنا قبل قليلٍ: إنه لماذا نصوا على الشاذ والمعلل؟ ليؤكدوا على قضية التفرد، وعلى قضية ما يظهر الخطأ بسبب جمع الطرق.

يقول -رحمه الله: وبكثرة طرقه يصحح، يعني أن الحسن لذاته وليس الحسن لغيره، الحسن لذاته إذا تعددت طرقه فإنه ينتقل إلى الصحيح لغيره، وهذا ذكرناه قبل قليلٍ، لأننا قلنا قبل قليلٍ: لماذا نص الحافظ على كلمة الصحيح لذاته؟ قلنا: ليفرق بين ما صح بنفسه، وما صح بغيره، وما صح بغيره هو الحسن إذا تعددت طرقه..، الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، الحسن لغيره هو الضعيف المعتبر إذا تعددت طرقه.

{الراوي التام ضبطه في مرحلةٍ معينةٍ من عمره ثم خف ضبطه في مرحلةٍ أخرى، كأن يكون في أوج شبابه تام الضبط، فلما وصل مرحلة الشيخوخة خف ضبطه أو اختلط، فهل يؤثر وهمه في آخر عمره على الحكم على روايته السابقة؟}.

هذا سؤالٌ جيد، ولعله يكون هذا السؤال ختامًا للحلقة، إلا إن كان هناك سؤالٌ آخر، فأرجو أن يكون السؤال مركزًا على ما نحن بصدده.

هذا السؤال مهمٌ جدًّا، وجوابه أن يُقال: هذا الراوي لا يخلو من أن يكون حدَّث بعد ضعفه أو لا، وقبل أن ننظر في هذا الأمر، ننظر ما طبيعة هذا الضعف؟ هل هو اختلاطٌ؟ بمعنى حصل في عقله اختلاطٌ، فأصبح كما نعبر عنه نحن بالهدران، لا يعي حاله، ولا شيء من هذا القبيل، فإن كان حدث بعد الاختلاط، فما بعد الاختلاط لا يُقبل، ولكنه لا يؤثر على ما قبل الاختلاط، وهذا من الإنصاف، بمعنى ما تفضلتَ به يحدث لبعض المحدثين والمؤلفون، وسيأتي معنا -إن شاء الله- نوع المختلطين، أو ما هو المقصود بالاختلاط، أي أنه عارضٌ يطرأ على عقل المحدث وذهنه، بسبب مصيبةٍ، بسبب كبر سن ونحو ذلك، يؤثر في عقله، بحيث لا يأتي بالأحاديث على وجهها، فإن حدَّث بعد الاختلاط، لم يقبل ما حدَّث به بعد الاختلاط، وما حدَّث به قبل الاختلاط، فإنه مقبولٌ ومعتبرٌ، مادام استوفى بقية الشروط، ولا يؤثر ما بعد على ما قبل، لأنه ليس مثلًا تقول والله حديثه شيئٌ سائلٌ، إذا وضعنا النقطة في آخر الوقت تأثرت البقية، حديثه مفصلٌ على حسب الزمن، وهذا تجده كثيرًا من كلام الأئمة على أحاديث المختلطين، تجدهم يقولون: من حدَّث عنه قبل الاختلاط، مثل ابن أبي عدي، ومثل جماعة من المختلطين، من حدَّث عنه قبل الاختلاط، فحديثه صحيحٌ، ومن حدَّث عنه بعد الاختلاط فحديثه مردودٌ.

الجملة الأخيرة، يقول الحافظ -رحمه الله: فإن جُمعا أي وصف الصحة والحسن على حديثٍ ما، فيقول: هذا له احتمالان، يقول: فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا فباعتبار إسنادهما.

قوله: فإن جُمعا يقصد إذا قال المحدث: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ، ما المراد بذلك؟ ومن أشهر من كان يفعل ذلك؟

من أشهر العلماء الذين كانوا يستعملون هذا الاصطلاح الترمذي.

الترمذي -رحمه الله- يجمع في أحكامٍ كثيرةٍ في جامعه على الحديث بأنه حسنٌ صحيحٌ، طبعًا هذا مبحثٌ أيضًا فيه طولٌ، ولا نريد أن نطيل فيه، لكن نريد أن نفهم كلام الحافظ، ونبين موافقة العلماء له، أو مخالفتهم فيه.

يقول الحافظ: إذا رأيت العالم يقول: حسنٌ صحيحٌ، فهو إن كان الحديث ليس له إلا طريقٌ واحدٌ -انتبهوا إلى هذه جيدًا- فهذا يعني أن الناقد أو الإمام وهو الترمذي مثلًا عندنا، كأشهر إمامٍ يفعل هذا الصنيع، فهو مترددٌ بين الراوي هل هو ثقة أو في مرتبة الصدوق والحسن، هذا إذا كان ليس له إلا إسنادٌ واحدٌ.

يقول: وإلا فباعتبار إسنادين، يعني إذا كان للحديث أكثر من إسنادٍ، فهذا يعني أنه حكم على بعض أسانيده بأنها صحيحةٌ، والأخرى بأنها حسنةٌ.

أعيد باختصارٍ، يقول: إذا أطلق حسنٌ صحيحٌ، والحديث ليس له إلا إسنادٌ واحدٌ فقط، فهذا يدل على أن الإمام تردد في أحد الرواة هل هو في مرتبة الثقات، أو في مرتبة من يصحح حديثهم، أو من يحسن حديثهم، فإن كان له أكثر من إسنادٍ، فالناقد يرى أن بعض هذه الطرق صحيحةٌ، وبعضها حسنٌ.

باختصار كلام الحافظ هذا سهل التصور، كما تصورتموه، لكن نوزِع في ذلك، أن هذا لو أردنا أن نطبقه في الجامع، لوجدنا أنه يحكم على أحاديث، مثل

حديث النية الذي مر معنا بأنه حسنٌ صحيحٌ، وليس له إلا طريقٌ واحدٌ وكل رواته أئمةٌ ثقاتٌ، لكن فقط أنا المهم لي أن تتصوروا كلام الحافظ، ولا ننشغل بها كثيرًا؛ لأنه ليس لها علاقةٌ جوهريةٌ بقضية الصناعة الحديثية، فقط نعرف أنه إذا أطلق هذا اللفظ، فالترمذي في الأصل يقوي الحديث، ما لم يقرنه بكلمة غريب، فإنه يصحح هذا الحديث، فنحاكمه على مصطلح التصحيح، أو على معنى التصحيح، إذ هو الأصل في هذا السياق.

هذا ما تيسر ذكره في هذا المجلس، وخلصنا فيه باختصارٍ إلى إكمال تعريف الحديث الصحيح، وهو ما رواه عدلٌ تام الضبط، بسندٍ متصلٍ، غير معللٍ ولا شاذٍ، ثم ذكرنا المقصود بالمعلل والشاذ، وما معنى صحيحٌ لذاته، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الكلام على تعريف الحديث الحسن، وما الفرق بينه وبين الحديث الصحيح، وما معنى الحسن لذاته، وما معنى على شرط البخاري، أو ما سبب تقديم البخاري على مسلم، وأخيرًا في معنى قولهم: حسنٌ صحيحٌ.

إلى أن نلتقي أيها الإخوة والأخوات في الحلقة القادمة، أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.